﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ١﴾

[الصّفّ: 1]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

ارتكابُ الجرائم العظيمة داعيَةٌ لـلـتَّـسـابـيـحِ القَويمة

إنَّ مناسبةَ سورة الصَّفِّ "لما قبلَها، اشتمالُها على الحَثِّ على الجهاد والتَّرغيبِ فيه، وفي ذلك تأكيدٌ للنَّهي عنِ اتِّخاذِ الكفّارِ أولياءَ، الَّذي تضمَّنَتْه السّورةُ السّابقة (سورة الممتحنة)[1]، وذكر البقاعيُّ في مُناسبةِ البدءِ فيها بالتَّسبيحِ أنَّهُ: "لمّا خُتمَتِ (المُمتحنةُ) بالأمرِ بتنزيهِه سُبحانَه عن تولّي مَن يُخالفُ أمرَهُ بالتَّولّي عنهم والبراءةِ منهم؛ اتِّباعًا لأهلِ الصّافّات المتجرِّدين عن كلِّ ما سوى اللّه، لا سيَّما عمَّن: ﴿كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسۡتَكۡبِرُونَ ٣٥﴾ [الصّافّات: 35]، افتُتحتِ (الصَّفُّ) بما هو كالعِلَّة لذلك، فقالَ: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ﴾، وقال الإمام أبو جعفر بن الزُّبير: "افتُتحتْ بالتَّسبيح لما خُتمت به سورةُ (الممتحنة)، من قوله: ﴿لَا تَتَوَلَّوۡاْ قَوۡمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾، وهم اليهود، فأُتبِعَ بالتَّنزيه - لما تقدَّم بيانُه - فإنَّه ممّا تُعُقِّبَ به ذِكرُ جرائمِ المُرتكبات، ولا يَرِدُ في غير ذلك[2]، في حين علَّل ابنُ عاشور وجهَ "مُناسَبَةِ هَذِه الفاتِحَةِ؛ لِما بَعْدَها مِنَ السّورَةِ، وهو بَيانُ أنَّ الكافِرينَ مَحْقوقونَ بِأن تُقاتلوهُم؛ لأنَّهُم شَذّوا عَن جَميعِ المَخْلوقاتِ، فَلم يُسَبِّحوا اللّهَ، ولم يَصِفوهُ بِصِفاتِ الكَمالِ؛ إذْ جَعَلوا لَهُ شُرَكاءَ في الإلَهيَّةِ، وفيه تَعْريضٌ بِالَّذينَ أخْلَفوا ما وعَدوا بِأنَّهُم لم يُؤَدّوا حَقَّ تَسْبيحِ اللّهِ؛ لأنَّ اللّهَ مُسْتَحِقٌّ لِأن يوَفَّى بِعَهْدِه في الحَياةِ الدُّنْيا، وأنَّ اللّهَ ناصِرُ الَّذينَ آمَنوا على عَدوِّهِم"[3].

(1) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1393.

(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 3.

(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 28/ 174.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿سَبَّحَ﴾: السَّبحُ: المَرُّ السَّريعُ في الماء وفي الهواء، واستُعير لمَرِّ النُّجوم في الفلك، ولجَرْي الفرس، ولسُرعة الذَّهاب في العمَل[1]، والتَّسبيحُ: تنزيهُ الله تعالى[2]، وأصلُهُ المَرُّ السَّريعُ في عبادة الله، وجُعِلَ التَّسبيحُ عامًّا في العبادات؛ قولًا كانَ أو فِعلًا أو نيَّةً، ويُلاحظ في التَّسبيح جهتان: جهةُ الحركة في مسيرِ الحقِّ، وجهةُ التَّباعُدِ عن الضَّعف، وبهذا يظهرُ الفرقُ بينَه وبينَ موادٍّ (التَّنزيه، والتَّقديس، والتَّبرئة، والتَّبعيد، والتَّزكية، والتَّخليَة، والتَّهذيب، والتَّطهير، والفراغ، والتَّفصيل، والتَّجنيب، والتَّنحيَة، والتَّخليص) ونظائرها؛ فإنَّ النَّظر في التَّنزيه والتَّبرئة والتَّبعيد والتَّخلية والتَّزكيَة والتَّنحيَة إلى جهةِ التَّباعُدِ فقط، والنَّظر في التَّقديس والتَّطهير والتَّفصيل والتَّخليص والتَّهذيب والفراغ إلى جهة وجوديَّةٍ بعدَ تحقُّقِ تباعُدٍ وإزالةِ ما"[3].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

تنزيهُ الله عمّا لا يليق صعودٌ في معارجِ التَّحقيق

يُخبرُ اللهُ تعالى أنَّ جميعَ ما في السَّماوات وما في الأرضِ مِن الحيواناتِ والنَّباتات وغيرِهما يُسبِّحُه ﷻ، ويُنزِّهُهُ عمّا لا يليقُ به، ويُمجِّدُهُ، ويُقدِّسُهُ، ويُصلّي له، ويوحِّده، ويَدُلُّ عليه، وهو سُبحانَه وحدَهُ الغالبُ على كلِّ شيءٍ، الَّذي خضعَ لهُ كلُّ شيءٍ، وهو ذو الحِكمةِ البالغة، يضَعُ الشَّيءَ في مَوضِعِه[4].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

دلالةُ التَّعبيرِ بالفعلِ ﴿سَبَّحَ﴾ مادَّةً وصيغةً:

دوامُ التَّسبيح لله بدوامِ مُلكِ الله

عبَّر النَّظمُ الكريم بالفعلِ الماضي في قولِه تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ﴾،

(1) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (سبح).
(2) الخليل، العين: (سبح).
(3) المصطفويّ، التّحقيق في الكلمات القرآنيّة: 5/ 30.
(4) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1395.

وهو من: "التَّسْبيح؛ وهو تَبْعيدُ الله تعالى مِنَ السّوءِ، وكَذا التَّقْديسُ، مِن سَبَحَ في الماءِ، وقَدَّسَ في الأرْضِ؛ إذا ذَهَبَ فيها، وأبْعَدَ"[1]، واختارَ صيغةَ الماضي؛ للدَّلالةِ على القطعِ بحصولِ التَّسبيحِ، و"هو تنزيهُ الله تعالى اعتقادًا وقولًا وفعلًا، عمّا لا يليقُ بجنابِه سُبحانَه"[2]، وأنَّه أمرٌ مقطوعُ الحصولِ لا شكَّ فيه، ولذا قالَ ابنُ عاشور: "وصيغَ فِعْلُ التَّسْبيحِ بِصيغَةِ الماضي؛ لِلدَّلالَةِ على أنَّ تَنْزيهَهُ تعالى أمرٌ مُقَرَّرٌ، أمَرَ اللّهُ به عِبادَهُ من قَبلُ، وألهَمَهُ النّاسَ، وأودَعَ دَلائِلَهُ في أحوالِ ما لا اختيارَ لَهُ"[3]، والصّيغةُ وإنْ كانت ماضيةً، إلّا أنَّها بدلالةِ المقامِ تُفيدُ المُداومةَ في الحاضرِ والمستقبل، فـ"فيه تعليمُ عبادِه استمرارَ وجودِ التَّسبيحِ منهم في جميعِ الأزمنةِ والأوقات"[4]، و"تَعْريضٌ بِالمُشْرِكينَ الَّذينَ أهْمَلوا أهَمَّ التَّسْبيحِ، وهو تَسبيحُهُ عَنِ الشَّريكِ والنِّدِّ"[5]، قال الحنبليُّ: "وهو إخبارٌ بصيغةِ الماضي، مُضمَّنةً الدَّوام، وأنَّ التَّسبيح ممّا ذُكِر دائمٌ مستمرٌّ"[6]، وفي ذلك: "إشارَةٌ إلى أنَّ كَوْنَ هَذِه الأشياءِ مُسَبِّحَةً غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِوقْتٍ دونَ وقْتٍ، بَل هيَ كانَت مُسَبِّحَةً أبَدًا في الماضي، وتَكونُ مُسَبِّحَةً أبَدًا في المُستَقبَلِ؛ وذَلِكَ لأنَّ كَونَها مُسَبِّحَةً صِفَةٌ لازِمَةٌ لِماهيّاتِها، فَيَستَحيلُ انفكاكُ تِلكَ الماهيّاتِ عَن ذَلِكَ التَّسْبيحِ"[7]؛ إذ دوامُ مُلكِ المُسَبَّح له يستلزمُ دوامَ التَّسبيحِ والتَّنزيهِ.

واختارَ النَّظمُ صيغةَ الفعلِ المزيدِ فيه بالتَّضعيفِ؛ للدَّلالة على حصولِ التَّنزيه والتَّقديس على سبيلِ الكثرةِ في الفعل، قال الطَّيبيُّ: "وجاءَ في (بني إسرائيلَ) بلفظ المصدَر، وفي (الحديد والصَّف) بالماضي، وفي (الجمعة والتَّغابن) بالمضارع، وفي ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾ [الأعلى: 1] بالأمر، فاستوعبَ جميعَ جهاتِ هذه الكلمة؛ إعلامًا بأنَّ المكوَّنات - من لَدُنِ إخراجِها من العدم إلى الوجودِ إلى الأبدِ - مُسبِّحةٌ مقدِّسةٌ لذاته ﷻ قَوْلًا وفِعْلًا، طَوْعًا وكَرْهًا، ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء: 44]"[8].

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 441.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 28/ 433.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 27/ 357.
(4) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 28/ 434.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 27/ 357.
(6) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 5/ 256، والحنبليّ، فتح الرّحمن: 1/ 527.
(7) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 442.
(8) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 15/ 229.

الفعلُ ﴿سَبَّحَ﴾ بين الحقيقةِ والمجاز:

كلُّ المخلوقات مُسبِّحةٌ بدلالةِ المقال وبدلالةِ الحال

استعملَ النَّظم الجليلُ الفعلَ ﴿سَبَّحَ﴾، في قولِه تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ﴾؛ إمّا في حقيقتِه، وهو أنْ تقولَ الكائناتُ بأسرِها: سُبحانَ الله، أي: بلسانِ المَقال؛ إذِ الفعلُ ﴿سَبَّحَ﴾ من الأفعالِ اللِّسانية كـ (التَّحميد والتَّشهُّد)، يعني: "ذَكرَ اللهَ ما في السَّماوات، ويقال: هو التَّسبيحُ بعينِه"[1]، فيكونُ التَّسبيح بلسانِ المقال، ويدلُّ عليه ظاهرُ قولِه تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: 44]، قال الإمام الواحديُّ: "سبَّح... كلُّ شيءٍ من ذي الرَّوح وغيرِه من الشَّجر، والجبال، والبحار، والشَّمس، والقمر، وكلُّ خَلْقٍ فيهما، ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: 44]، وقال أهلُ المعاني: تسبيحُ ما لا يعقِلُ تنزيهٌ لله من السّوء بما فيه من الآيةِ الدّاعية إلى ذلك، كأنَّها ناطقةٌ به؛ إذ صنعُهُ يَقتضي صانعًا غيرَ مصنوع، قال أبو إسحاق: وهذا خطأ؛ لأنَّ التَّسبيح تمجيدٌ لله ﷻ، وتنزيهُهُ من السّوء، قال الله ﷻ: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: 44]، فلو كان التَّسبيحُ آثارَ الصُّنعة؛ لكانت معقولةً، وكانوا يفقهونها، وأيضًا فإنَّه قال: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ﴾ [الأنبياء: 79]، فلو كان تسبيحُها آثارَ الصُّنعة؛ لم يكُن في هذا تخصيصٌ لداود"[2]، أو يكون التَّسبيحُ مُستعمَلٌ في حقيقتِه ومجازِه معًا بناءً على جوازِ الجمعِ بينهما، قال ابنُ عاشور: "فَإن جُعِلَ عُمومُ (ما في السَّماواتِ والأرْضِ) مَخْصوصًا بِمَن يَتَأتَّى مِنهُمُ النُّطْقُ بِالتَّسْبيحِ، وهُمُ العُقَلاءُ؛ كانَ إطلاقُ التَّسبيحِ على تَسبيحِهِم حَقيقَةً، وإن حُمِلَ العُمومُ على ظاهِرِه؛ لَزِمَ تَأويلُ فِعْلِ ﴿سَبَّحَ﴾، بِما يَشْمَلُ الحَقيقَةَ والمَجازَ، فَيَكونُ مُستَعمَلًا في حَقيقَتِه ومَجازِهِ"[3]، أو من

(1) السّمرقنديّ، بحر العلوم: 3/ 400.
(2) الواحديّ، التّفسير البسيط: 21/ 275.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 27/ 358.

بابِ عمومِ المجازِ عندَ مَن لا يرى جوازَ الجمعِ بينَ المعنَيين[1]، فيكونُ التَّسبيحُ بمعنى التَّنزيه الصّادق بفردَين: مقاليٍّ وحاليٍّ، فما له لسانٌ يكونُ التَّسبيحُ مقاليًّا في حقِّه، وما ليس له لسانٌ، فيكون تسبيحُه حاليًّا، بمعنى أنَّه يدلُّ بحُدوثِه وافتقارِه للصّانع الحكيم على موجِده العظيم الواحدِ الَّذي ليس كمثله شيءٌ، وذهبَ السَّمرقنديُّ: إلى أنَّ الفعلَ ﴿سَبَّحَ﴾ مجازٌ مرسَلٌ بمعنى: "صلّى للّه ما في السَّماوات من الملائكة والأرضِ من المؤمنين، فسمَّى الصَّلاةَ تسبيحًا؛ لأنَّه يجري فيها التَّسبيحُ، ويقال: سَبَّحَ لِلَّه، يعني: خضعَ للّه"[2].

لزوميَّةُ الفعلِ المتعدّي ﴿سَبَّحَ﴾:

كمالُ المديح لمَن داومَ على التَّسبيح

استعملَ النَّظمُ الكريمُ الفعلَ المتعدّي، في قولِه تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ﴾ لازمًا، "وأصلُهُ التَّعدّي بنفسِه؛ لأنَّ معنى سبَّحتُهُ: بعَّدتُهُ عنِ السّوء، منقولٌ مِن (سبح)؛ إذا ذهبَ، وبعُدَ"[3]، و"فعلُ التَّسبيح قد يتعدّى بنفسِه تارةً، كما في قوله: ﴿وَسَبِّحُوهُ﴾ [الأحزاب: 42]، وباللّام أُخرى كهذه الآية، والفعلُ منزَّلٌ منزلةَ اللّازم، أي: فعلَ ما في السَّماوات والأرض التَّسبيحَ، وأوقعَهُ، وأحدثَهُ لأجل اللّه تعالى، وخالِصًا لوجهه"[4]، فلم يقلِ النَّظمُ: (سبَّحَ اللّهَ)؛ لإرادةِ العموم في الفعل والتَّركيزِ على فعلِ التَّسبيح، والتَّقديرُ: وقعَ التَّسبيحُ للّه؛ بكافَّةِ صورِه التَّنزيهيَّةِ ومعانيه وأبعاده وآفاقِه، فيكونُ الإخبارُ عن وقوع التَّسبيحِ للّه تعالى وصُدورِه غيرَ مقيَّدٍ بمفعولِه الصَّريح.

معنى اللّام ودلالتُها في ﴿لِلَّهِ﴾:

السَّبكُ المنظوم في دلالةِ التَّعديةِ واللُّزوم

استعملَ النَّظمُ (لامَ) الجرِّ، في قولِه تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ﴾، وهي إمّا لتقويةِ تعديةِ الفعلِ المتعدّي للمفعول، فتكون زائدةً للتَّوكيد، سمّاها

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 8/ 203، والقونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 18/ 433.
(2) السّمرقنديّ، بحر العلوم: 3/ 400.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 472.
(4) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 28/ 434.

ابنُ عاشور: "لامَ التَّبْيين، وفائِدَتُها: زيادَةُ بيانِ ارتباطِ المَعمولِ بِعامِلِه؛ لِأَنَّ فِعْلَ التَّسْبيحِ مُتَعَدٍّ بِنَفْسِه لا يَحتاجُ إلَى التَّعديَةِ بِحَرْفٍ، قال تعالى: ﴿فَٱسْجُدْ لَهُۥ وَسَبِّحْهُ﴾ [الإنسان: 26]، فاللّامُ هُنا نَظيرُهُ اللّامُ في قَولِهِم: شَكَرْتُ لَكَ، ونَصَحْتُ لَكَ"[1]، وهنا نُكتةٌ جليلةٌ؛ إذ تُركَت تعديةُ الفعلِ بنفسه لمفعولِه؛ لإفادةِ معنى اللُّزوم، واستُعمِلت لامُ التَّعديةِ والتَّقوية؛ لتحقيقِ الارتباطِ بين الفعل والمفعول، وكون التَّسبيح مُستحَقًّا لله تعالى، فهو لازمٌ صورةً، ومتعدٍّ مَضمونًا، ولكلٍّ فائدةٌ وغايةٌ مقصودةٌ، أعربَ عنها الماتُريديُّ بقوله: "ويجوزُ أنْ يكون معناهما في الظّاهر مُختلفًا، ويتَّفقَ في الحقيقة والباطن؛ لأنَّ التَّسبيح هو التَّخليصُ والتَّنزيه والتَّبرئة، فمتى أُضيف الفعلُ إلى الله تعالى، ووقعَ عليه؛ فيقال: (سبَّحَ اللّهَ)، فمعناه: أنَّه نزَّهَه، وبرَّأه عن جميع معاني الخَلْق، وخلَّصَه عن شَبَه المخلوقين، وإذا قيل: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ﴾، فقد وقعَ الفعلُ على الأشياء المخلوقة، أي: خلَّصها كلَّها له، وبرَّأها عن غيره، وإذا وُصِفَ بأنَّ كلَّ الأشياء له، وهو المالكُ لها، وهم عبيدُهُ ومماليكُهُ، خاضعون أذلّاء، فقد وُصِفَ بالغَناء ونفي الحاجة عنه، وأنَّه مُتبرِّئٌ عن الشَّبَه بمماليكِه ومخلوقاته، فهما جميعًا من هذا الوجه يَنظِّمان معنًى واحدًا وإنْ كانا مختلفَين، وفي الباطنِ مُؤتلِفَين"[2].

وإمّا أن تدلَّ اللّامُ على التَّعليلِ والغرض، فيكونَ الفعل لازمًا، وأنَّ التَّسبيحَ واقعٌ لأجلِ الله تعالى، والغرضُ من التَّعليلِ بيانُ استحقاقِ الذّات الجليلةِ للتَّسبيح، قال الهرريُّ: "واللّامُ إمّا مزيدةٌ للتَّأكيد، كما في (نصحتُ له)، و(شكرتُ له)، في (نصحته وشكرته)، أو للتَّعليل"[3].

نُكْتَةُ التَّعبير بالاسمِ الجليل:

عبَّر النَّظم بالاسمِ الجليل، في قولِه تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ﴾؛ لبيانِ

تعليلُ الدَّعوى بالبرهان مِن دقائقِ البيان

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 27/ 357.
(2) الماتريديّ، تأويلات أهل السّنّة: 9/ 511.
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 28/ 434.

علَّةِ التَّعديةِ أوِ الاستحقاقِ أوِ الغرض؛ إذِ الاسمُ الجليل دالٌّ على الذّاتِ المُستجمِعة لجميعِ صِفات الكمال، فيكونُ من تعليقِ الحُكم الذي هو (التَّسبيح) بالمُنزَّل منزلةَ المُشتقِّ؛ للدَّلالة على عِلّيَّة المأخذِ فيه؛ فالتَّسبيحُ مستحقٌّ للّه ولأجلِ اللّه؛ لأنَّه اللّهُ تعالى المستجمِعُ لكلِّ صفاتِ الكمال، فيكونُ من ذكرِ الدَّعوى مصحوبةً بالبيِّنة والبُرهان[1].

دلالةُ تقديمِ المتعلَّق ﴿لِلَّهِ﴾:

الـــــرَّدُّ عـلى المشركين بتقديمِ الـتَّـنـزيـه لـربِّ العالَمين

قدَّمَ النَّظمُ الكريم الجارَّ والمجرورَ على الفاعل، في قولِه تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾؛ للدَّلالةِ على الاهتمامِ بالمسبَّحِ له على حسابِ المُسبِّحينَ[2]؛ لأنَّ الغَرَض من التَّسبيحِ التَّنزيهُ والتَّبعيدُ للذّاتِ الجليلة عن كلِّ سِمات النَّقص وأوهامِ العُقول والظُّنون للمشركينَ، فكانَ بيانُهُ أهمَّ من بيانِ المُسبِّح، ولا يدلُّ التَّقديمُ للمُتعلَّق على الحصر إلّا لو قُدِّمَ على الفعل؛ لأنَّ التَّنزيهَ كما يكون للّه تعالى، يكونُ لرُسُله ولملائكتِه عن شوائبِ النَّقص وسِمات الضَّعف.

معنى ﴿مَا﴾ ودلالتُها:

التَّـجـريـحُ لمَـن يَـــعـــزِفُ عـن التَّسبيحِ

استعملَ النَّظمُ الكريم ﴿مَا﴾ الموصولةَ فاعلًا، في قولِه تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾؛ للدَّلالة على العموم والشُّمول الاستغراقيِّ الإفراديِّ[3]، فـ"أُسنِدَ التَّسبيحُ إلى ما في السَّماوات والأرض؛ ليَعُمَّ جميعَ ما فيهما من الموجوداتِ؛ عُقلاءَ وغيرَهم، فتسبيحُ العقلاءِ يكونُ بلسان المقال، فإنَّهم يُنزِّهونه، ويقدِّسونه بألسنتهم، كما يُنزِّهونَهُ بقلوبهم وأعمالِهم، أمّا بالنِّسبة لغير العقلاء؛ فإنَّ تسبيحَهم يكونُ بلسانِ الحالِ، أي: إنَّ حدوثَ هذه الموجودات على ما هيَ عليه من إبداعٍ وإتقانٍ تدلُّ على الصّانع الواجبِ الوجود،

(1) حاشية اليزديّ على تهذيب المنطق للتّفتازانيّ، ص: 10.
(2) القزوينيّ، الإيضاح في علوم البلاغة: 2/ 165.
(3) التّفتازانيّ، حاشية التّلويح على التّوضيح: 1/ 111.

المتَّصف بكلِّ كمالٍ، المُنزَّه عن كلِّ نقصٍ"[1]، قال القُشيريُّ: "وقولُه: ﴿مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾ [الحديد: 1]، المرادُ به (مَن في السَّماوات والأرض)، يَسجدونَ للّه طَوْعًا وكَرهًا: طوعًا: تسبيحَ طاعةٍ وعبادةٍ، وكَرْهًا: تسبيحَ علامةٍ ودلالةٍ، وتُحْمَلُ (ما) على ظاهرها، فيكون المعنى: ما من مخلوقٍ من عينٍ أو أثرٍ إلّا ويدلُّ على الصّانع، وعلى إثباتِ جلالِه، وعلى استحقاقِه لنُعوتِ كبريائه"[2]، وفُهِم بدلالة الفحوى أنَّ اللّائقَ بالإنسان العاقلِ المُكرَّم أنْ يكون من أهلِ التَّسبيح، إذِ العجماواتُ والجماداتُ تُسبِّحُ للّه تعالى، ففيه تعريضٌ وتجريح بمَن عزفَ عنِ التَّسبيح.

نُكْتَةُ الاستعارةِ لحرفِ الظَّرف ﴿فِي﴾:

من شـــدَّةِ الاستقرار صاروا داخلَ الأسوار

استعار النَّظمُ حرفَ الظَّرفيَّة ﴿فِي﴾، في قوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾؛ للدَّلالة على الإحاطةِ والشُّمول، وضعفِ الَّذين هم على الأرض والسَّماء، فقد أحاطتْ بهم الأسوارُ، وكبَّلتهم الطَّبقاتُ، فلا يستطيعونَ منها فِكاكًا، فَهُم وإنْ كانوا فوقَها إلّا أنَّهم صاروا داخلَها، فقد استعارَ النَّظمُ حرفَ الظَّرفيَّة لإرادة الشُّمول والعموم، وبيانِ العجزِ والافتقار؛ فاللّائق بهمُ التَّسبيحُ والتَّقديس لذي الجلالِ والإكرام، الذي لا تحيطُ به أرضٌ ولا سماءٌ، وفيه تعريضٌ بعابدي المخلوقاتِ المحصورةِ داخلَ السَّماء والأرض، وهي ملازمةٌ للتَّسبيح، وإنَّما لم يقُلِ النَّظمُ: "(سبَّح للّه السَّماواتُ والأرضُ وما فيهما)، فيكونُ أكثرَ مبالغةً؛ لأنَّ المراد بالسَّماء جهةُ العُلوِّ، فيشمل السَّماءَ وما فيها، وبالأرض جهةُ السُّفْل، فيشملُ الأرضَ وما فيها"[3]، وقال القونويُّ: "ثمَّ هذا الكَلامُ شاملٌ لنفسِ السَّماوات والأرْض؛ إذِ المُراد بما فيهما ما وُجِدَ فيهما داخلًا في حقيقتهما، أو خارجًا

(1) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 9/ 1278.
(2) القشيريّ، لطائف الإشارات: 3/ 530.
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 29/ 246.

عنهما مُتمكِّنًا فيهما، فهو أبلغُ من قوله: (سبح لله ما في السَّماوات والأرض وما فيهنَّ)"[1].

دلالةُ الجمعِ والتَّعريفِ في ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾:

جميعُ المخلوقات السَّماويَّة تُنزِّهُ الذّاتَ العَليَّة

جمعَ النَّظمُ الكريم لفظَ (السَّماء)، في قولِه تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾؛ للدَّلالةِ على الشُّمول والعموم لكلِّ السَّماوات؛ ليشملَ كلَّ ما فيها من مخلوقاتٍ لا يُحيط بعلْمِها أحدٌ من خَلْقِه، وعرَّف اللَّفظَ المجموعَ بـ (أل)؛ للدَّلالةِ على العهد أوِ الاستغراق[2]، فيكونُ المرادُ السَّماواتِ السَّبعَ المعهودةَ ذِكرُها، أو كافةَ السَّماوات الدّاخلةِ ضمنَ السَّماواتِ السَّبعِ بمعنى الأعالي؛ إذ كلُّ ما عَلا فهو سماءٌ.

معنى (الواو) ودلالتُها في ﴿وَمَا﴾:

اجتماعُ المخلوقات السَّماويَّةِ والأرضيَّة على تقديسِ ربِّ البَريَّة

عطفَ النَّظمُ الكريم بـ(الواو)، في قوله تعالى: ﴿مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ﴾؛ للدَّلالةِ على الجمعِ والاقتران بينَ المخلوقاتِ السَّماويَّة والأرضيَّة، الَّتي لا تنفكُّ عن التَّسبيح والتَّقديسِ لله بلسانِ المقال أوْ بلسانِ الحال، وقال البقاعيُّ في تعليلِ العطفِ: "لمّا كان الخطابُ معَ غيرِ الخُلَّص؛ أكَّدَهُ، فقال: ﴿وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ﴾، أي: بامتثالِ جميعِ ما يُرادُ منه، ممّا هو كالمأمورِ بالنِّسبةِ إلى أفعالِ العُقلاء، مِن نزولِ المياه وإخراجِ النَّبات منَ النَّجم والشَّجَر، وإنضاجِ الحُبوب والثِّمار، وغيرِ ذلك من الأمورِ الصِّغارِ والكِبار"[3].

تكرارُ الاسمِ الموصول (ما):

تقديسُ المَجرَّة الصَّغيرة حتّى الذَّرَّة الحقيرة

كرَّرَ النَّظمُ في العطفِ الاسمَ الموصول (ما)، في قولِه تعالى: ﴿مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ﴾؛ للدَّلالةِ على العُموم والشُّمول على سبيلِ التَّوكيد والكمالِ، و"لزيادةِ التَّقرير والتَّنبيه على استقلالِ كلٍّ من

(1) حاشية القونويّ وابن التّمجيد على تفسير البيضاوي: 18/ 433.
(2) التّفتازانيّ، حاشية التّلويح على التّوضيح: 1/ 95.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 2.

الفريقين بالتَّسبيح"[1]، فلم يقلِ النَّظمُ: (ما في السَّماوات والأرض)؛ إذِ الغَرضُ تعميمُ شمولِ التَّسبيح لكلِّ المخلوقات، الَّتي بَرَأها اللّهُ تعالى، وأوجدَها؛ فكلُّها في حالة تقديسٍ وتعظيم لخالقِها، من الذَّرَّة المتناهية في الصِّغَر وحتّى المَجرَّة الصَّغيرة أيضًا، وإنْ كانت عظيمةً بالنِّسبة للذَّرَّة.

دلالةُ المُتعلَّق ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِۖ﴾:

الصَّعفُ الفسيح موجِبٌ للتَّسبيح

استعملَ النَّظمُ الجليل حرفَ الظَّرفيَّةِ، في قوله تعالى: ﴿مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ﴾؛ للدَّلالة على الإحاطةِ والشُّمول معَ إظهارِ الضَّعف والعجزِ للمُسبِّحين السَّماويّينَ والأرضيّينَ؛ فَهُم وإنْ كانوا على السَّماوات وعلى الأرض إلّا أنَّهم من عَجزِهم، كأنَّهم داخلها، ومُحاطونَ بأسوارها وأغلفتِها، فيكون ذلك الضَّعْفُ مُشْعِرًا بعِلَّة التَّسبيح ووجاهةِ التَّقديس، قال الزَّمخشريُّ: "وقولُهم في قولِ اللّه ﷻ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه: 71]، إنَّها بمعنى (على) عملٌ على الظّاهر، والحقيقةُ أنَّها على أصلِها؛ لتمكُّنِ المصلوبِ في الجِذع تمكُّنَ الكائنِ في الظَّرف فيه[2].

علَّةُ تقديمِ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ على ﴿ٱلۡأَرۡضِۖ﴾:

تسبيحُ ما في السَّماوات دعوةٌ لتسبيح الإنسانِ حتَّى المَمات

قدَّمَ النَّظمُ الكريم ذِكرَ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ على ﴿ٱلۡأَرۡضِۖ﴾، في قولِه تعالى: ﴿مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ﴾؛ للرَّدِّ على المشركينَ المعتقدينَ أنَّ مَن في السَّماوات آلهةٌ لا يُسبِّحون، ولا يُنزِّهون، فأبانَ النَّظمُ بالتَّقديم أنَّ جميعَ المخلوقات سماويَّها وأرضيَّها مفتقرٌ محتاجٌ، وحادثٌ ضعيفٌ إلى عَظَمةِ مَولاه الغَنيِّ، كما أنَّ تقديمَ السَّماواتِ - وهي مستقَرُّ ملائكةِ اللّه الَّتي لا تنفكُّ عن التَّسبيح - دعوةٌ للإنسان الأرضيِّ للاقتداءِ بها في تنزيه المولى الجليل وتقديسِهِ.

(1) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1348.
(2) ابن يعيش، شرح المفصّل: 4/ 471.

دلالةُ الخبرِ ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ﴾ جملةً فعليَّةً:

الإرشـادُ إلى ما فيه خيرُ العِباد

جاء النَّظم الكريمُ بقولِه تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ﴾ بأسلوب الخبر؛ للدَّلالة على فائدةِ الخبر لمَن كان يجهلُ ذلك الحُكم، أو يكون الخبرُ خرج إلى غرضٍ مجازيٍّ، وهو النُّصحُ والإرشادُ؛ للَّذين عزفوا بلسانِ مقالهم عنِ التَّسبيح والتَّقديس لمَولاهم[1]، فظنّوا به ما لا يليقُ، وأشرَكوا معه غيرَهُ في العبادة والتَّنزيه، واختار النَّظمُ أن تكون جملةُ الخبر فعليَّةً؛ للدَّلالةِ على الحدوث والتَّجدُّد[2]؛ إذ ذلك التَّسبيحُ وقعَ بعدَ خَلْقِ السَّماوات والأرض، ووجودُ المخلوقات منبئٌ عن خالقها وكمالِه وعظمتِه، فبوجودِها حدثَ التَّسبيحُ ووقعتِ الدَّلالةُ.

دلالةُ الجملةِ الاسميَّة ﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾:

الكمالُ اللّامتناهي علَّةٌ للتَّسبيحِ المُتناهي

عبَّر النَّظمُ الكريمُ بالجملة الاسميَّةِ، في قولِه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾؛ للدَّلالةِ على الثُّبوت والدَّوام؛ ليكونَ التَّسبيحُ المُعبِّر عنه بالجملةِ الفعليَّة الدّالَّةِ على التَّجدُّد والحدوث مُعلَّلًا بدوام المُسبَّح له، الثّابتِ الحقِّ الَّذي لا يزول، فتكونَ الجملة الاسميَّةُ دالَّةً على علَّةِ توجُّهِ التَّسبيح له، وهو ديموميَّتُه وثباتُه وكمالُه اللّامتناهي، ولذا قال أبو السُّعود: "والجملةُ اعتراضٌ تذييليٌّ مُقرِّرٌ لمضمونِ ما قبلَهُ، مُشعِرٌ بعلَّة الحُكم"[3].

الموقعُ النَّحويُّ لـ ﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾:

التَّقييد احتراسٌ عن وهمٍ غيرِ مفيد

عبَّر النَّظمُ الكريم بالجملة الاسميَّة الواقعة حالًا، في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾؛ للدَّلالة على تقييد التَّسبيح تقيدَ العِلَّة للمعلول، فيكون التَّسبيحُ؛ لأنَّه العزيز الحكيم، قال البيضاويُّ:

(1) القزوينيّ، الإيضاح: 1/ 65.
(2) القزوينيّ، الإيضاح: 2/ 113.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 8/ 203.

"﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ حالٌ يُشعِرُ بما هو المبدأُ للتَّسبيح"[1]، وذهبَ البقاعيُّ إلى أنَّ فائدةَ التَّقييدِ بالحال أنَّه "لمّا كان امتثالُ غيرِ العاقل وعصيانُ العاقل ربَّما أوهمَ نَقْصًا؛ قال: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾"[2].

بلاغةُ الضَّمير (هو) ودلالتُه:

الضَّميرُ العائدُ دالٌّ على الذّات أوَّلًا، وعلى الصِّفات ثانيًا

عبَّرَ النَّظم القرآنيُّ بالضَّمير العائدِ إلى الله تعالى في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾؛ لأنَّ الأصلَ عندَ إعادةِ اللَّفظ أنْ يكونَ التَّعبيرُ عنهُ بالضَّمير الموضوعِ للاختصار، لكنَّ الضَّمير عندما يعودُ إلى اللَّفظ يأخذُ منه كلَّ دلالاتِه التي دلَّ عليها، فهو يشيرُ إلى الذّاتِ أوَّلًا وبالذّات، وإلى كلِّ صفاتِ الكمال التي يُفيدُها بالالتزام، فيكونُ ذِكرُ الضَّمير دالًّا على الذّاتِ الجليلة بكلِّ صفاتها الجميلة، التي أنبأ عنها الاسمُ العلَمُ ضِمْنًا وإشارةً.

فائدةُ الإخبارِ عنِ الضَّمير:

التَّصريحُ بما عُلِمَ ضِمْنًا وما فُهِمَ التزامًا

أخبرَ النَّظمُ الكريم عن الضَّمير بقولِه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾؛ للدَّلالة على أنَّ الذّاتَ الجليلةَ المُستجمعةَ لكلِّ صفاتِ الجلالِ والكَمال هو العزيزُ الحكيم، ولا يقالُ: إنْ كان الضَّميرُ راجعًا إلى الذّات المتَّصفة بصفاتِ الكمال؛ فما الدّاعي إلى الإخبارِ عنها ببعضِ تلك الصِّفات الكماليَّة والأسماءِ الجليلة؟ لأنّا نقول: إنَّ الضَّمير يدلُّ على الذّات أوَّلًا وبالذّات، وعلى الصِّفات ثانيًا وبالعَرَض، فيكونُ من التَّصريحِ بما عُلِمَ ضِمْنًا، والتَّنصيصِ على ما فُهِمَ التزامًا، وليكونَ تخصيصُ الاسمَين الكريمين دون سائرِ الأسماء له دلالتُهُ ومكانتُهُ.

دلالةُ تكرارِ الخبر ﴿ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾:

عدَّدَ النَّظمُ الكريم الإخبارَ عن الضَّمير، في قولِه تعالى: ﴿وَهُوَ

(1) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 5/ 185.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 2.

ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾؛ للدَّلالةِ على استجماعِ الذّات الجليلةِ الوَصفينِ الكريمينِ على سبيلِ التَّنصيصِ، ولإثباتِ أنَّ التَّسبيحَ له والتَّنزيهَ والتَّقديسَ المستحَقَّ ثابتٌ لعِزَّته وحكمته، كما يتحقَّقُ الاختصار في النَّظم، والإيجازُ في التَّعبير، فلم يقل: (وهو العزيزُ، وهو الحكيمُ).

العزيزُ فلا يُغالَبُ، والحكيمُ فلا يُمارى

سرُّ ذِكرِ الاسمَينِ الكريمين:

اقتصرَ النَّظم الجليلُ على ذكرِ الاسمَينِ الجليلين، في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾؛ لتناسُبِهما مع التَّسبيحِ والتَّنزيه؛ إذ يُفيدُ التَّسبيحُ في أصلِه التَّبعيدَ للشَّيء عن الضَّعفِ والاحتياج، فيكونُ ذِكرُ العزيزِ الذي لا يقدرُ أحدٌ على مُغالبته ومُعارضته، والحكيمُ الذي يضعُ الأشياء في مواضِعها بكمالِ علمه وكمالِ حِلمه مُتناسبَينِ معَ التَّسبيح والتَّبعيدِ لهُ عن شوائبِ النَّقص وسماتِ الضَّعف، ولذا قال القونويُّ: "لأنَّ المَوْصوف بالعِزَّة، أي: القدرة التّامَّة، وبالحكْمَة، أي: إيقانُ العِلْم وإتقان الفعْل، لا ريبَ أنَّه مُنزَّهٌ عن صفاتِ النُّقصان، يَستحِقُّ التَّنزيهَ عَمّا لا يليقُ"[1]، وذهبَ النَّسفيُّ إلى بيانِ وجهِ التَّناسُبِ بين التَّسبيحِ والوصفينِ الجليلين، فقال: "﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ﴾ المُنتقِمُ من مُكلَّفٍ لم يُسبِّحْ له عِنادًا، ﴿ٱلۡحَكِيمُ﴾ في مُجازاةِ مَن سبَّح لهُ انقيادًا"[2]، ولا يبعدُ أن يكونَ ذِكرُ الوصفينِ على سبيلِ اللَّفِّ والنَّشر المُرتَّب، فهو العزيزُ بالنِّسبة للخلائقِ العُلويَّة؛ ردًّا على المشركينَ في اعتقادهم بتأثيرِ العُلْويّات، والحكيمُ بالنِّسبة للخلائقِ الأرضيَّة.

اقتضاءُ التَّسبيحة للعِزَّة والحكمةِ الفَسيحة

وفسَّر ابن عاشور الوصفين سياقيًّا بقوله: "وفي إجراءِ وصفِ ﴿ٱلۡعَزِيزُ﴾ عليه تعالى هُنا إيماءٌ إلَى أنَّهُ الغالبُ لِعَدوِّه، فَما كانَ لَكُم أن تَرهَبوا أعداءَهُ، فَتَفِرّوا مِنهُم عِندَ اللِّقاءِ، وإجراءُ صِفَةِ

(1) حاشية القونويّ وابن التّمجيد على تفسير البيضاوي: 18/ 435.
(2) النّسفيّ، مدارك التّنزيل: 3/ 432.

﴿ٱلۡحَكِيمُ﴾؛ إنْ حُمِلَتْ على مَعنَى المُتَّصِفِ بِالحِكْمَةِ، أنَّ المَوْصوفَ بِالحِكمَةِ لا يَأمُرُكُم بِجِهادِ العَدوِّ عَبَثًا، ولا يُخَلّيهِم يَغلِبونَكُمْ"[1].

دلالةُ ﴿ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ مادَّةً وصيغةً وتقديمًا:

العِـزَّةُ والغلَبة مرتبطةٌ بالإتقانِ والحِكمة

عبَّر النَّظمُ الكريم بالاسمَينِ الأحسنَين، في قولِه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾؛ للدَّلالة على العزَّةِ والغَلبة مع الحكمةِ والإتقان؛ إذ ﴿ٱلۡعَزِيزُ﴾ من: عَزَّهُ؛ بمعنى: غلَبَهُ، وقهَرَهُ، فلا يقدرُ أحدٌ على مغالبةِ اللّه تعالى ومُمانعتِه، و﴿ٱلۡحَكِيمُ﴾ من الحكمة الدّالَّة على الضَّبط، ويلزمها الرُّشدُ والإحكام والإتقان، وفي تقديم (العزَّة) على (الحكمة) إشارةٌ إلى أنَّ تلك العزَّةَ وذلك القهرَ مبنيّان على إتقانٍ وإحكام، ولذا أردفَ ﴿ٱلۡعَزِيزُ﴾ بـ ﴿ٱلۡحَكِيمُ﴾، وذهبَ الرّازيُّ إلى أنَّه "لَمّا كانَ العِلمُ بِكَونِه قادِرًا مُتَقَدِّمًا على العِلْمِ، بِكَوْنِه عالِمًا لا جَرَمَ؛ قَدَّمَ ﴿ٱلۡعَزِيزُ﴾ على ﴿ٱلۡحَكِيمُ﴾ في الذِّكْرِ"[2]، وكلٌّ من الاسمَين على صيغةٍ يحتملُ الصِّفةَ المشبَّهة ووزنَ المبالغة واسمَ الفاعل، والأوَّل أوْلى؛ لأنَّ اتِّصاف المولى الجليل بهاتين الصِّفتين على سبيل الدَّوام، فيكون مفيدًا لتأصُّلِ هاتين الصِّفتين تأصُّلَ الشَّيء الثّابت المستمرِّ الدّائم.

دلالةُ (أل) في الاسمين الكريمين:

كـمـالُ الـعـزَّةِ والحِكمة في ذي الجَلال والمِنَّة

عرَّف النَّظمُ كلًّا من الاسمين الكريمين بـ(أل)، في قولِه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾؛ إمّا للدَّلالة على تعريف الجنسِ الدّالِّ على الكمالِ في الوصفين، فكلٌّ عزيز وحكيم موصوفٌ بهما على سبيلِ النُّقصان، إلّا المولى تعالى، فإنَّه الكامل في العِزَّة والحِكمة، وإمّا أنَّ (أل) في الوصفَينِ اسمٌ موصولٍ بمعنى (الذي)، "وفيه إشعارٌ بعِليَّة الحُكم، فإنَّ (العزَّة)، وهي الغلبةُ على كلِّ شيءٍ تدلُّ على كمال القُدرة، و(الحكمة) تدلُّ على كمال العِلم، والعقلُ يحكمُ بأنَّ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 28/ 174.
(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 443.

الموصوفَ بهما يكونُ مُنزَّهًا عن كلِّ نقصٍ، كـ(العجز والجهل) ونحوِهما"[1]، ويؤولُ إلى تعريفِ الموصول تعريفَ الجنس، وقد جاء ركنا الجملة الاسميَّة من المبتدأ والخبرِ مَعْرِفتين، فيُفيدُ التَّركيبُ الحصرَ والقصر؛ حصْرًا للصِّفة في الموصوف، قال الرّازيُّ: "واعْلم أنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ يَدُلُّ على أنَّ العَزيزَ لَيْسَ إلّا هو؛ لأنَّ هَذِه الصّيغَةَ تُفيدُ الحَصْرَ، يُقالُ: (زَيْدٌ هو العالِمُ) لا غَيْرُهُ، فَهَذا يَقْتَضي أنَّهُ لا إلَهَ إلّا الواحِدُ؛ لأنَّ غَيْرَهُ لَيْسَ بِعَزيزٍ ولا حَكيمٍ، وما لا يَكونُ كذلك لا يكونُ إلهًا"[2]، فيُفيدُ كمالًا على سبيل الحقيقة، فكلُّ مَن عداه ليس عزيزًا ولا حكيمًا، وذلك يتلاءمُ مع إرادةِ الجنسيَّة.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

العِزَّةُ والحِكمة:

العِـزَّةُ كمالُ القُـدرة، والحِكمةُ كمالُ العِلْم

"العَزيزُ مِن: عَزَّ؛ إذا غَلَبَ، وهو الَّذي يَغْلِبُ على غَيْرِه، أيَّ شَيءٍ كانَ ذَلِكَ الآخر، ولا يمكنُ أنْ يغلبَ عليه غيرُهُ، والحَكيمُ مِن: حَكَمَ على الشَّيءِ؛ إذا قَضَى عليه، وهو الَّذي يَحْكُمُ على غَيرِه، أيَّ شَيءٍ كانَ ذَلِكَ الآخر، ولا يُمْكِنُ أنْ يَحْكُمَ عليْه غَيْرُهُ"[3]، فلا يلزمُ من العِزَّةِ تحقُّقُ الحِكمة، كما لا يلزم من الحِكمة تحقُّقُ العزَّة، ولذا كان الجمعُ بينهما إظهارًا لكمالِ القدرة وكمالِ العلم؛ إذِ القُدرةُ الكاملة على الفعلِ عزَّةٌ وغلبةٌ فيه، والعِلمُ الكاملُ بالأشياء وما تترتَّبُ عليه حِكمةٌ وإتقانٌ، قال الرّازيُّ: "العزيزُ: القادِرُ الَّذي لا يُنازِعُهُ شَيءٌ، فَهو إشارَةٌ إلَى كَمالِ القُدْرَةِ، والحَكيمُ: إشارَةٌ إلَى أنَّهُ العالِمُ الَّذي لا يَحْتَجِبُ عَن عِلمِه شَيْءٌ مِنَ الجُزْئيّاتِ والكُلّيّاتِ، أوْ أنَّهُ الَّذي يَفْعَلُ أفْعالَهُ على وفقِ الحِكمَةِ والصَّوابِ"[4].

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 28/ 435.
(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 443.
(3) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 526.
(4) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 443.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الحادي والستون،
سورة الحَشر من الآية 11 إلى سورة المُنافِقُونَ الآية 04
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الحادي والستون، سورة الحَشر من الآية 11 إلى سورة المُنافِقُونَ الآية 04
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 61 ، 814 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-645-72-6
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 61 : المجلد الحادي والستون، سورة الحَشر من الآية 11 إلى سورة المُنافِقُونَ الآية 04.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-645-72-6
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-6860354 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"